ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ماذا وراء الضغط على العدوان بين مأرب والمطارات السعودية؟

شارل ابي نادر

ثمة من يتسائل عن سبب التصعيد الحالي الذي تمارسه وحدات الجيش واللجان الشعبية اليمنية و«أنصار اللّه» في معركتهم الدفاعية عن اليمن بمواجهة العدوان، وعن جدوى متابعة الأعمال القتالية بنفس المستوى، حيث تحتاج هذه المرحلة الى التهدئة ومتابعة الاتصالات السياسية والانتظار الحذر.

هذا التساؤل يأتي في وقت تحركت فيه وعلى مستوى واسع، الاتصالات السياسية والديبلوماسية وخاصة الأميركية، للبحث عن حل للملف اليمني، وأيضًا في الوقت الذي تراجعت فيه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عن قرار تصنيف «أنصار اللّه» على لائحة الإرهاب، وهذا التراجع نادرًا ما كان يحدث من قبل الإدارة الأميركية عن قرارت نافذة، على الأقل في وقت قريب من تاريخ إصدار القرار من قبل الرئيس السابق دونالد ترامب.

عمليًا، لا تمارس وحدات حكومة صنعاء و«أنصار اللّه» تصعيدًا بالمعنى الحصري للكلمة، ولكنها تنفذ مناورة كاملة، تتطلبها دقة وخطورة وحساسية معركتها الدفاعية عن اليمن، ميدانيًا في تقدمهم الثابت والأكيد رويدًا رويدًا نحو أسوار مدينة مأرب وداخل مديرياتها الغربية أو الجنوبية أو الشمالية الشرقية، واستراتيجيًا في التركيز على استهداف أكثر من مطار سعودي، مدني أو عسكري أو مدني - عسكري.

طبعًا، هذا التصعيد ليس نتيجة ردة فعل عشوائية أو غير محسوبة من قبل أنصار اللّه، فهو مخطط ومدروس ويحمل كافة العناصر الإستراتيجية التي تتطلبها المعركة، والتي أصبحت تبرع بها حكومة صنعاء وحركة «أنصار اللّه»، بعد خبرة قاربت الست سنوات كاملة، من الدفاع والمناورة والصبر والتخطيط والصمود.

في الواقع، ليست المرّة الأولى التي يحكى فيها مع حكومة صنعاء وحركة «أنصار اللّه» عن طروحات للتفاوض والتسويات وايجاد حلول خارج الميدان، فقد فاقت هذه الفرص العشرات، والمشترك فيها كلها، أنها كانت تحدث عندما يكون هناك تقدم ميداني وعسكري لوحدات الجيش واللجان الشعبية و«أنصار اللّه»، في داخل جبهات اليمن أو على الحدود مع السعودية، أو كانت تحدث أيضًا، عندما تكون تلك الوحدات اليمنية مسيطرة على المسرح الاستراتيجي خارج اليمن، لناحية الاستهدافات (الدفاعية - الردعية) للمواقع الحيوية السعودية أو غيرها، بالصواريخ الباليستية أو بالطائرات المسيرة، وكان ذلك دائمًا يحدث في محاولة انتزاع التفوق الميداني أو الإستراتيجي من «أنصار اللّه».

اليوم، بالنسبة لـ«أنصار اللّه»، من الطبيعي أنها لن تغير مناورتها الناجحة في مواجهة مخطط العدوان من هذه المحاولات، لناحية فصل الموضوع السياسي عن الموضوع الميداني، وبالنسبة لها أيضًا، لم يتغير شيئ في مناورة العدوان، حيث الأخير اليوم مضغوط في وضعه الميداني في مأرب وفي أغلب خطوط المواجهة البرية في شمال شرق مارب، وامتدادا حتى الحدود مع السعودية، ومضغوط أيضًا في وضعه الخارجي إعلاميًا أو ديبلوماسيًا، حيث أغلب رعاة وداعمي العدوان بدأوا جميعًا يفقدون القدرة على متابعة الحرب على اليمن، دعمًا أو رعاية أو مشاركة.

عمليًا في الميدان، لا يجب أن يتغير شيء في قرار الدخول الى مأرب وتحريرها، مهما كانت نتيجة المفاوضات أو التسويات، فالمعركة في مأرب هي معركة ضد وحدات غريبة عن اليمن، حتى ولو كانت بتنفيذ شبه كامل من مرتزقة العدوان، وهذه المعركة هي حاجة وطنية لطرد الأغراب، وأيضًا لطرد أو لتدمير المجموعات المتشددة، من «داعش» أو «القاعدة»، والتي لها نفوذ وتواجد غير بسيط في محافظة مأرب، كمدينة أو كمديريات، حصلت عليه (النفوذ والتواجد) برعاية من العدوان، لاستغلال مقاتليها الإرهابيين في المعركة ضد حكومة صنعاء و«أنصار اللّه".

كما أن عودة حكومة صنعاء الى مأرب هي حاجة وطنية اقتصادية، لإعادة توزيع وضبط ثروات اليمن وخاصة من النفط والغاز، وهذا الموضوع غير مرتبط بأية تسوية سياسية، داخلية أو إقليمية، لأن حماية وحفظ الثروة الوطنية هو أمر واجب ولا مفر منه.

والنقطة الأهم أيضًا في ضرورة تحرير مارب، بعيدًا عن أي مسار سياسي مرتقب، أن المواطنين والقبائل اليمنية في محافظة مأرب، ينتظرون بفارغ الصبر رفع يد العدوان عن قرارهم الحقيقي وتوجهاتهم الوطنية مع الحكومة الشرعية في صنعاء، وليس مع السلطات الصورية المرتهنة للعدوان.

أمّا لناحية التركيز في متابعة الاستهدافات الردعية الإستراتيجية ضد مطارات معينة في السعودية، بالصواريخ والطائرات المسيرة، فإن هذه المناورة تحمل التفسيرين التاليين:

أولًا: من غير المنطقي التخلي عن نقطة الضغط القوية في الردع الإستراتيجي، والتي كانت حاسمة لناحية فرض تغيير الموقف الدولي من الحرب على اليمن، في الوقت الذي ما زالت فيه مناطق مدنية ومواقع عسكرية تابعة لحكومة صنعاء ولأنصار اللّه، على خط المواجهة أو في العمق اليمني، تتعرض لقصف جوي عنيف من قبل طائرات تحالف العدوان، وفي الوقت الذي لم تتبين حقيقةً، نوايا الأميركيين من هذه المبادرة نحو اليمن، هل هي فعلًا صادقة نحو وقف الحرب، أمّ أنها لا تخرج عن إطار الضغط على محمد بن سلمان ومحاولة المقايضة معه في ملفات أخرى.

ثانيًا وأخيرًا: طالما أن القوي هو الذي يفرض نفسه في هذا العالم، وطالما أن الحق والعدالة والتي من المفترض أن تحفظها وترعاها مواثيق ومؤسسات وقوانين المجتمع الدولي، تبقى غير مؤمنة وغير محمية لدى الطرف الضعيف، لا بد لليمنيين اليوم، وبعد أن فرضوا أنفسهم قوة صامدة وثابتة في الميدان من جهة، ومن جهة أخرى، فرضوا أنفسهم قوة مميزة في إدارة معركة الأسلحة النوعية الاستراتيجية، تصنيعا وتعديلا ومناورة واستعمالا، فمن الضروري والمنطقي ان يتابعوا مناورتهم القوية، لإيصال رسالة واضحة الى الإقليم والعالم، أنهم قوة أساسية في اليمن وفي الإقليم، ولا يمكن لأحد تجاوزهم أو تجاوز موقعهم وحقوقهم بعد اليوم، في أية تسوية أو مسار تفاوضي سياسي أو ديبلوماسي.

بعد الحياد..التدويل...ملف خلافيّ آخر في لبنان! فما الحلّ؟

العميد د. أمين محمد حطيط

كأنّ لبنان كانت تنقصه ملفات خلافيّة إضافيّة فجاء مَن طرح التدويل للأزمة اللبنانية ليسدّ بطرحه هذا النقص، ويحدث تباعداً إضافياً بين الأطراف اللبنانيّة ويزيد في الانقسام العموديّ حول مسارات خطرة قد تطرح المصير اللبناني برمّته، ويعيدنا إلى نقطة الخلاف الأولى على الهوية والكيان بذاته فضلاً عن المسارات السياسيّة والمصيرية الأخرى. فتناول مصير لبنان بطروحات فيها من العمومية والسطحية ما قد يصل إلى الخفة أحياناً هو أمر لا يتناسب مطلقاً مع حرص فئات لبنانية امتشقت السلاح للدفاع عن أرض لبنان عندما احتُلت أو عندما واجهت محاولة العدو لاحتلالها مجدّداً. وإذا كان لدى من يريد طرح التدويل أفكاراً محدّدة لإخراج لبنان من الأزمة التي يتخبّط فيها فليقم بوضع مشروعه التفصيلي ويضمّنه المواضيع التي يريد أن يحصل على إجابة لها، ثم يبيّن إن كانت هذه المواضيع بحاجة لإرادة أو قرار خارجي أو إرادة دولية لفرضها.

ففي موضوع الحياد مثلاً، بيّنا سابقاً كم أنّ الموضوع وثيق الصلة بالإرادة الخارجية، وأنّ الحياد أصلاً لا يمكن أن يرسى في دولة ما لم يكن قبول به من المحيط اللصيق أولاً والمنظومة الدولية عامة وإلا لا تكون له أيّة جدوى، وبيّنا أنّ لبنان في واقعه الحالي وموقعه الجغرافي بين دولة شقيقة صديقة شريكة له في الهموم، وكيان عدو مغتصب لأرض فلسطين يطمع بلبنان وينتج له القلق والهموم، في ظلّ هذا الوضع يستحيل أن يكون محايداً إنْ لم تقبل الدولتان وهو قبول لا يمكن أن يطلب أو يحصل عليه قبل معالجة كلّ الأخطار والقلق والهموم اللبنانية ذات الصلة بالدولة الشقيقة والكيان العدو وهو أمر بعيد المنال ظرفاً وإمكانية حاضراً حتى الاستحالة.

فإذا تجاوزنا أو طوينا موضوع الحياد، الطرح العقيم في ذاته وغير المنطقي في ظرفه، لأنه يجتثّ قنوات ارتباط لبنان الشعوري بمصالح أشقائه وإخوانه ويجعل لبنان يتحرّك في مدار خارج ذاته لا بل خارج الانتماء الإقليمي والدولي أعراقاً وأديانا وجغرافيّة، إذا تجاوزنا ذلك فإننا نفاجأ بطرح أمرّ وأدهى هو التدويل ووضع لبنان تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أيّ تجاوز القرار اللبناني وتسييره بالعصا والقوة الدولية. وهنا نسأل هل هذا ما يريده من طرح الفصل السابع أو التدويل؟ وماذا يُراد من التدويل أصلاً وهدفاً؟

هل يُراد استدعاء الخارج لمراجعة القرار ٣١٨ / ١٩٢٠ الذي بموجبه أنشأ المفوض السامي الفرنسي لبنان الكبير منذ نيّف وقرن من الزمن؟ أيّ هل التدويل المقصود سيكون بمثابة طلب لفرنسا وخلفها بريطانيا شريكتها في سايكس بيكو، ومرتكبة جريمة إعطاء فلسطين لليهود لإقامة دولة لهم تحت اسم «إسرائيل»، فهل التدويل المطلوب سيكون استدعاء هذه الدول الاستعمارية لمراجعة الكيان اللبناني وتخصيص اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين بشيء من أرضه لحلّ مشكلة «إسرائيل»؟

أم هل التدويل سيكون وصاية دولية أميركية هذه المرة تفضي إلى تسليم أميركا قرار مراجعة الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة براً وبحراً؟ أيّ لرسم حدود برية جديدة غير تلك التي رسمتها اتفاقية «بوليه نيوكمب» والتي أسقطها ترامب من خريطته المرفقة برؤيته للسلام، كما أنكرها فريدريك هوف ذاته (المندوب – الوسيط الأميركي) مدّعياً كذباً وتزويراً بأن ليس للبنان حدود برية مع فلسطين ولذا أسقطتها الخريطة المرفقة بالمرسوم ٦٤٣٣ / ٢٠١١؟ أو يُراد فرض حدود بحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة تناقض حقوق لبنان في منطقته الاقتصادية كما اقترح الأميركي فريدريك هوف ذاته وأهدى بموجبه «إسرائيل» مساحة تتجاوز ١٧٩٠ كلم ٢ (٣٦٠+١٤٣٠) من مساحة لبنان البحرية؟

أم أنّ المطالب بالتدويل يريد تجريد لبنان من أحد فروع قوته التي بها حرّر الأرض وبها أقام معادلة الردع الاستراتيجي الفاعل فحمى لبنان وشلّ اليد «الإسرائيلية» عن الاعتداء عليه وفرض على «إسرائيل» معادلة «السنّ بالسنّ والعين بالعين...» والهدف العسكري بالهدف العسكري المكافئ له أيّاً يكن مكانه وطبيعته؟ هل صاحب فكرة التدويل يريد استدعاء الجيوش الأجنبية لتنفيذ ما عجزت عنه «إسرائيل» في مواجهة سلاح المقاومة؟

كثيرة هي الشكوك والظنون التي تُثار أو تثور في الذهن عندما تطرح فكرة التدويل، فهل من يطرحها يدرك ذلك؟ أم أنّ «عاطفته الجامحة المدّعاة بأنها عمل من أجل لبنان» حجبت عنه الرؤية السليمة وجعلته من غير قصد يعمل لتقريب أجَل لبنان وإنهائه من غير أن يدري؟

في العام ٢٠٠٧ أيّ قبل ١٤ عاماً من الآن ووقوفاً عند مأزق الحكم في لبنان دعا السيد حسن نصرالله إلى مؤتمر وطني لبناني أسماه «مؤتمراً تأسيسياً يُنظم على البارد» لبلورة حلول وطنية لما يعترض المسار اللبناني في الحكم والسياسة والإدارة والأمن والدفاع، وبدل أن تلاقيه العقول بالحجة والقلوب بالثقة، كان العكس تماماً وكان الرفض الحادّ الذي لا مبرّر له سوى الخبث والعدائية الغرائزية، ثم تجد اليوم بعضاً ممن رفض فكرة المؤتمر التأسيسي والمؤتمر الوطني حول مسائل لبنان الداخلية يصفقون لمن يطرح فكرة التدويل رغم ما تنطوي عليه أو بما قد تتضمّن من تنازل ضمني عن السيادة والقرار الوطني المستقلّ أو استقلال لبنان وإقرار بالقصور أو عدم بلوغ سنّ الرشد السياسي وإظهار الحاجة إلى وصاية خارجية تمارس بشكل انتداب أو استعمار وتفرض قرارها على لبنان واللبنانيين وتسوق البلد وشعبه بعصا المصالح الأجنبية.

انّ هذه المساوئ والمخاطر لا يزيلها بعض ما استلحق من شروحات، فالقول بأنّ الطائف كان تدويلاً، أو أنّ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن هي تدويل، هو مقاربة غير دقيقة حتى لا نقول أكثر، ففي الطائف كانت استضافة سعودية ومساعدة خارجية للنواب اللبنانيين الذي توافقوا على صيغة مطوّرة للحكم أدرجوها في وثيقة أسموها «وثيقة الوفاق الوطني» ولم يكن الطائف قراراً خارجياً فرض على لبنان بأيّ فصل من فصول ميثاق الأمم المتحدة (إلا إذا كان النواب باعوا القرار أو أكرهوا عليه، وهذا ما ينكره جميع من كان في الطائف). أما القرارات الدولية فهي قرارات تعني علاقة لبنان بطرف خارجي الأمر غير المتوافق مع ما يُطرح في المسألة هنا.

إنّ الوضع اللبناني بات من الخطورة ما يفرض الحذر والدقة في التعاطي معه، ولا يجوز مطلقاً التسلي أو هدر الجهد أو الوقت بطروحات لا يدرك أصحابها مخاطرها كما أنهم يستثيرون فيها الشبهة والالتباس وسوء الظنون لأنها طروحات حمّالة أوجه، وعليه نقول من كان لديه مشروع حلّ للأزمة اللبنانية التي نقرّ جميعاً بوجودها لا بل بملامستها درجة شبه الاستعصاء، نقول من كان لديه مشروع حلّ فليدرج مشروعه ووسائل اعتماده في مخطوطة يعرضها للنقاش والحوار الوطني الصادق الهادف، وليتجنّب الإثارة وتوليد الشكوك التي لا تزيد الوضع إلا تباعداً أو تفسّخاً. وإذا كانت الأهداف الخفية من كلّ هذه الطروحات المنبرية الوصول إلى ما تريده أميركا و«إسرائيل» من تجريد لبنان من مصادر قوّته الحقيقية والفعّالة ومصادرة حقوقه، فإننا من الآن نقول إنّ من قدّم الدماء في سبيل تلك الأمور لن يبخل مستقبلاً من أجل حماية مكتسبات لبنان الوطنية وحقوقه السيادية وانتمائه الحقيقي التاريخي، ثم ليتذكر أمراً لا بدّ منه وهو أنّ العالم اليوم مشغول بهمومه عنا فلننشغل نحن بهمومنا ولا نطرحها على الآخرين.

القضية الفلسطينية والطعنات المفصلية (٢/٣)

إيهاب شوقي

في الجزء السابق من المقال، تناولنا خلفية العبث بالمصطلحات وبطبيعة الصراع، وتمت الإشارة الى عناوين أبرز المحطات المفصلية، وهنا يمكننا إلقاء الضوء على بعض هذه المحطات كما يلي:

١- الاحتفاظ بالثوابت رغم النكسات:

يمكننا هنا القول إن الصراع احتفظ بحقائقه وثوابته رغم الهزائم والنكبات والمحطات القاسية والتي كان أقساها حرب العام ١٩٦٧ والتي عرفت بالنكسة، وأن بداية الكارثة الكبرى كانت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وما تلاها من توقيع معاهدة السلام المزعومة ١٩٧٩.

فلم تكن القضية فقدت وجهها وثوابتها بعد بفعل الأحداث الكبرى القاسية، وبما فيها حتى أيلول الأسود عام ١٩٧٠ م، والذي يعرف أيضًا بفترة الأحداث المؤسفة، عندما تحرك الجيش الأردني بناء على تعليمات الملك حسين لوضع نهاية لوجود المنظمات الفلسطينية المتواجدة في المدن الأردنية، فاضطرت القيادة الفلسطينية لأن تنسحب من عمّان إلى الريف الأردني في الشمال، وتجدد الصدام بعدها بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية في تموز ١٩٧١، مما أدى إلى خروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن نهائيا ومعها جميع الفدائيين وأسلحتهم إلى لبنان.

بل ويمكن القول إن القضية ظلت محتفظة بثوابتها حتى في ظل أحداث لبنان، واشتعال الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وتورط فصائل المقاومة الفلسطينية بها كطرف، وما تلاها في ١٩٧٨ عندما قام الجيش الإسرائيلي بغزو جنوب وخروج المنظمة من لبنان في عام ١٩٨٢ إلى تونس ودول عربية أخرى.

ربما هنا تجدر ملاحظة يمكن التأريخ بها لبذرة من بذور التنازلات الخطيرة وهي تقديم رونالد ريغان ضمانًا شخصيًا للمقاتلين الفلسطينين بالحفاظ على أمن عائلاتهم إذا ما غادروا إلى تونس وشرط أمريكا على القيادة الفلسطينية بالبعد عن سوريا وهو ما أفضى الى خروج المقاتلين تحت حماية دولية مكونة من ٨٠٠ جندي مارينز أمريكي، و٨٠٠ جندي فرنسي و٤٠٠ إيطالي. وغادر ١٤,٦١٤ مقاتلا فلسطينيا بيروت إلى سوريا وعدة دول عربية تحت القصف الإسرائيلي، بالرغم من الحماية الدولية، بينما غادرت القيادة الفلسطينية بأمان إلى تونس!

وفي ١٠ آب ١٩٨٢ استقبلت تونس زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وجميع عناصره الذين كانوا في بيروت على إثر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها وذلك بعد الدور الدبلوماسي الذي لعبته تونس عربيًا ودوليًا بعد انتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس عقب اتفاقية كامب ديفيد.

هنا كانت بذرة التدخل الغربي في المنظمة وإبعاد البعض عن طوق المقاومة وحرفها الى ميدان التفاوض!

ورغم انه خلال الأعوام ١٩٨٥ و١٩٨٨ و١٩٩١ قامت «إسرائيل» وعملاؤها بشن غارات على مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، اغتالت فيها اثنين من أكبر قيادات المنظمة وهما خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد)، إلا أن المنظمة اتخذت من تونس مقرًا لها طوال نحو عشر سنوات، قبل أن يمهد اتفاق أوسلو الذي أبرم عام ١٩٩٣ الطريق أمام عودتها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

واتفاقية أو معاهدة أوسلو هو اتفاق (سلام) وقعه الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن، في ١٣ سبتمبر أيلول ١٩٩٣، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي أفرزت هذا الاتفاق. وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام ١٩٩١ في ما عرف بمؤتمر مدريد.

ويمكننا القول إن ايلول ١٩٩٣ هو أيلول الأسود حقًا أو الأكثر سوادًا إن جاز التعبير!

٢- مفصلية كامب ديفيد:

دون إغراق في تفاصيل الإتفاقية وما سبقها من إرهاصات وما تلاها من تداعيات، فإن التغير الجوهري الأبرز هو منطق التفاوض على الحقوق، من جهة، ومن جهة أخرى تقسيم الجبهة العربية، والتفاوض المنفصل بما يعني انقسام الطرف العربي في الصراع وخروج قطب وازن مثل مصر عن الثوابت الرئيسية للقضية.

كل ذلك كان مقدمات للهوان الذي لحق بالجبهة العربية والفلسطينية ومنظمة التحرير ذاتها وكان مقدمة لفصل قيادات المنظمة عن فصائل المقاومة والى تقسيم العمل الى جناح سياسي وجناح عسكري ودخول التفاوض كشكل من إشكال الحلول وكان تسويغًا للاعتراف بالكيان، وبالتالي كانت مؤتمرات مدريد واتفاقية أوسلو وما تلاها من خطوات تصفوية نتاجًا طبيعيًا لهذا الحدث المفصلي الفارق.

وقد تسببت الاتفاقية في تقويض الموقف الفلسطيني، حيث عارضها الكثير من قيادات منظمة التحرير، وبالطبع فإن معظم بنودها لم يطبق على الأرض.

٣- بروز الحركة الإسلامية في فلسطين

كما تفيد التقارير، فإن نشأة حركة «الجهاد الإسلامي» كانت ثمرة حوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينيات وقادته مجموعة من الشباب الفلسطيني أثناء وجودهم للدراسة الجامعية في مصر، وكان على رأسهم مؤسس الحركة فتحي الشقاقي. نتيجة للحالة التي كانت تعيشها الحركة الإسلامية في ذلك الوقت من إهمال للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم الإسلامي والحالة التي عاشتها الحركة الوطنية من إهمال الجانب الإسلامي لقضية فلسطين وعزلها عنه، وتقدمت حركة «الجهاد الإسلامي» كفكرة وكمشروع في ذهن مؤسسها حلاً لهذا الإشكال.

وفي أوائل الثمانينيات وبعد عودة الدكتور الشقاقي وعدد آخر من السياسيين إلى فلسطين تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة «الجهاد» وبدأ التنظيم خوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد «إسرائيل»، كحل وحيد لتحرير فلسطين.

كما تأسست حركة «حماس» في ديسمبر ١٩٨٧، حيث اجتمع سبعة من كوادر وكبار قادة جماعة الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية، وكان هذا الاجتماع إيذانًا بانطلاق حركة «حماس» وبداية الشرارة الأولى للعمل الجماهيري ضد الاحتلال الذي أخذ مراحل متطورة.

وأصدرت «حماس» بيانها الأول عام ١٩٨٧ إبان الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٤.

وأدى بروز «التيار الاسلامي» الى بروز مقابل لنوع جديد من الاستهداف، وهو خلق تناقض بين الفصائل المقاومة عبر توصيف القضية وصراع مفتعل حول هوية فلسطين والقدس بين ما هو عربي وما هو اسلامي، وذلك تزامنًا مع الثورة الإسلامية في ايران ودخول الجمهورية الاسلامية كطرف في الصراع مع الصهاينة بعد أن كانت ايران الشاه حليفة للكيان.

وإلى اليوم تثار الفتن الدينية والمذهبية لشق الصفوف وخلق التناقضات وبذر الشقاقات.

وفي الجزء القادم من المقال يمكن تناول باقي المحطات وصولًا الى «صفقة القرن» المزعومة، واقتراح المخرج من هذا الركن التصفوي المفروض على القضية والمستهدف لإرادة الأمة.